

Distr.: General
13 July 2010
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ٩٥ و ١٠٢ من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - ملاحظات
٤		ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٤		أستراليا
٥		كوبا
٦		اليابان
٩		الجماهيرية العربية الليبية
١٠		المكسيك
١١		إسبانيا (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)
١٥		قطر

* A/65/150.



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٠ من قرارها ٢٦/٦٤ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من قرارها ٣٠/٤٦، آخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من نفس القرار، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. ويُقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - فقد أرسلت إلى الدول الأعضاء في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ مذكرة شفوية وُجه فيها انتباهها إلى الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٦/٦٤، وطلب منها الإعراب عن آرائها بشأن المسألة. ويتضمن الفرع الثالث أدناه الردود الواردة من إسبانيا (باسم الدول الأعضاء الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وأستراليا والجمهورية العربية الليبية وقطر وكوبا والمكسيك واليابان. وستصدر أي ردود إضافية ترد من الحكومات في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

٣ - يلاحظ الأمين العام أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا تزال مسألة بالغة الأهمية، إذ حظيت باهتمام كبير في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الذي اختتم أعماله في الآونة الأخيرة. فمن بين ما تتضمنه الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفيما يلي الخطوات العملية المتفق عليها:

(أ) أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمو قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بالتشاور مع دول المنطقة، لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويستمد مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط؛

(ب) أن يعين الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمو قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بالتشاور مع دول المنطقة، ميسرا تتمثل ولايته في دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ عن طريق إجراء مشاورات مع دول المنطقة في هذا الشأن، والقيام بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢. ويساعد الميسر أيضا في تنفيذ خطوات المتابعة التي اتفقت عليها الدول الإقليمية المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٢. ويقدم الميسر تقاريره إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ ولجنته التحضيرية؛

(ج) أن يسمي الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمو قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بالتشاور مع دول المنطقة، الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢؛

(د) أن تتخذ خطوات إضافية تهدف إلى دعم تنفيذ القرار، منها الطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرهما من المنظمات الدولية المعنية بإعداد وثائق معلومات أساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن طرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، مع أخذ العمل المنجز والخبرة المكتسبة فيما سبق في الاعتبار؛

(هـ) أن ينظر في جميع العروض التي تهدف إلى دعم تنفيذ القرار، بما في ذلك العرض المقدم من الاتحاد الأوروبي لاستضافة حلقة دراسية لمتابعة الحلقة التي نظمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

وبالإضافة إلى التدابير العملية، قرر المؤتمر أيضا ما يلي:

(و) يؤكد المؤتمر من جديد ضرورة أن تواصل جميع الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول في المنطقة، تقديم تقارير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار، من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى رئيس مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل انعقاد ذلك المؤتمر.

٤ - ووفقا للخطوات العملية ذات الصلة، يؤكد الأمين العام من جديد استعدادة لاتخاذ الإجراءات اللازمة مع مقدمي قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وبالتشاور مع دول المنطقة.

٥ - ويؤكد الأمين العام من جديد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي. ويرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لتيسير إحراز تقدم سياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويؤكد من جديد بوجه خاص دعمه للمحادثات

غير المباشرة التي انطلقت تحت رعاية المبعوث الخاص، جورج ميتشل. ويرى أن هذه المحادثات ينبغي أن تتواصل رغم التطورات المقلقة التي حدثت على أرض الواقع في الآونة الأخيرة، ويأمل أن تفضي تلك المحادثات إلى مفاوضات مباشرة بشأن جميع المسائل الأساسية بغية التوصل إلى حل نهائي للتراع. وسيواصل العمل من أجل بلوغ هذه الغاية مع المجموعة الرباعية التي رحبت في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠ بإجراء الجولة الأولى من المحادثات غير المباشرة، مشيرة إلى أن تلك المحادثات شكلت خطوة هامة في اتجاه إجراء مفاوضات ثنائية مباشرة وتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتوفر لها مقومات البقاء تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها. ويشدد الأمين العام على أهمية أن تكون أي تسوية سلمية شاملة، ويؤكد أن مبادرة السلام العربية لبنة أساسية في هذا الصدد. ويدعو إلى تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك إعادة فتح معابر غزة بصورة دائمة وتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية. ويهيب بجميع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها أن تتبنى موقفاً بناءً بهدف تهيئة ظروف أمنية مستقرة والتوصل في نهاية المطاف إلى تسوية من شأنها أن تيسر عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويؤكد الأمين العام من جديد استعداد الأمم المتحدة المتواصل لتقديم أي مساعدة تُعتبر مفيدة في هذا الصدد.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تواصل أستراليا تأييد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، تتوصل إليها دول المنطقة بمحض إرادتها. وترحب أستراليا بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وستؤيد الجهود البناءة المبذولة لإحراز تقدم في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

لقد أعربت كوبا مرارا وتكرارا، إلى جانب حركة عدم الانحياز، عن قلقها البالغ إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية - التي يُقدر عددها بـ ٣٠٠ ٢٣ في العالم، أكثر من ١٢ ٠٠٠ منها جاهزة للاستخدام على الفور - واستمرار المذاهب الدفاعية والأمنية التي تتضمن استخدام هذه الأسلحة، وعلى هذا الأساس، التكاليف التي تنفق بمليارات عديدة لاستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

ويشكل هذا الأمر تهديدا خطيرا على البشرية، ولذلك فإننا نعتبر نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح.

وترى كوبا أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم يشكل جهدا هاما لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وقد فتحت معاهدة تلاتيلولكو، الذي أنشئت بموجبها أولى هذه المناطق، طريقا اتبعته مناطق أخرى لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤيد كوبا أن تتشكل هذه المناطق على أساس اتفاقات يتم التفاوض بشأنها بحرية بين دول المنطقة المعنية، وتشمل آليات للتعاون بين الدول الأطراف والموقعة من مختلف المناطق.

ويشكل انعقاد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها في تلاتيلولكو، المكسيك في عام ٢٠٠٥، وانعقاد المؤتمر الثاني يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، في نيويورك، حافزا كبيرا للدول الأطراف في هذه المناطق على تعزيز سبل التعاون في ما بينها، وفي ما بين الأجهزة التي أنشئت في إطار كل من المعاهدات ذات الصلة ومع الدول المعنية الأخرى.

وفي منطقة الشرق الأوسط، لم يتحقق بعد طلب الغالبية الساحقة من دول المنطقة بتحويلها إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، على الرغم من العديد من القرارات والمقررات التي اتخذت في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة، وكذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولم يُبذل أي جهد جاد من أجل تنفيذ القرارات المتخذة في هذا الصدد، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر عن هذه الهيئة ذاتها، والقرار الذي اتخذته بشأن هذه المسألة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، والقرارات الأخرى المعتمدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن أجل تحقيق ذلك، يتعين على إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تعلن عن نيتها القيام بذلك، أن تنضم دون إبطاء إلى المعاهدة وتخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات شاملة للوكالة. وبمثل هذا، بالإضافة إلى السماح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مساهمة هامة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي ويعني خطوة هامة في عملية السلام في تلك المنطقة.

وإلى أن تمثل إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن كوبا تحت الحكومات المعنية على أن توقف فوراً نقل جميع المعدات، أو المعلومات، أو المواد والمنشآت، أو الموارد، أو الأجهزة المتصلة بالمجال النووي إلى هذا البلد، وكذلك تقديم المساعدة إليها في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالمجال النووي.

ومما شكّل مصدر قلق كبير البيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التي اعترف فيها بأن إسرائيل دولة تملك أسلحة نووية. وإن حيازة إسرائيل لقدرات نووية يشكل تهديداً لأمن الدول المجاورة وللسلام في المنطقة، المضطربة بشدة أصلاً.

وبالنظر إلى الحالة الخطيرة السائدة حالياً في الشرق الأوسط، تكرر كوبا تأكيد المسؤولية الدائمة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، إزاء الأمن والسلام في هذه المنطقة، بما في ذلك إيجاد حل لقضية فلسطين.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤيد اليابان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس اتفاقات تتوصل إليها دول المناطق المعنية. بمحض إرادتها وبشرط أن يسهم إنشاء هذه المناطق في كفالة الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ويثير عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قلقاً حقيقياً. وقد دعمت اليابان، وما زالت تدعم بالكامل، قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق فعلياً من خلوها من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات إيصالها. وترى

اليابان أن إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيزيد من تعزيز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد انضمت اليابان ثانية، في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، عقب الدورات السابقة، إلى القرار ٢٦/٦٤ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المتخذ بتوافق الآراء، والمعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط". وترحب اليابان بالوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، التي اعتمدت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، والتي أقرت الخطوات العملية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. ولضمان التنفيذ المطرد لهذه الخطوات، فإن مساهمات جميع دول المنطقة الفعالة والبناءة مساهمات لا غنى عنها.

وإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، سيقضي في نهاية المطاف التزام جميع دول المنطقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيشكل أيضاً التزام جميع الدول في المنطقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة كبرى وعملية تجاه تحقيق تلك الغاية. وما برحت اليابان تشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع الانضمام على الصعيد العالمي إلى هذه الصكوك المتعددة الأطراف بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار تلك المساعي، أيدت اليابان اتخاذ قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GC (53)/RES/16) المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" في الدورة العادية الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، التي عُقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، حثت اليابان إسرائيل في عدة مناسبات على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعلى التصديق كذلك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في أقرب وقت ممكن. كما حثت اليابان دول الشرق الأوسط الأخرى، التي لم تنضم بعد إلى المعاهدات ذات الصلة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز هئية بيئة تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة.

ومما لا مناص منه كفاءة الامتثال لتلك الصكوك القانونية بشكل كامل. وقد حثت اليابان جمهورية إيران الإسلامية على الامتثال لمتطلبات جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق ببرامجها النووي، بما يشمل وقف جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب، والتصديق على البروتوكول

الإضافي وتنفيذه. وفي هذا السياق، تؤكد اليابان أيضا ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤدي دورا حيويا في ترسيخ معاهدة عدم الانتشار. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا أن إبرام جميع الدول في المنطقة لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية أمرٌ ضروري لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتعرب اليابان عن استعدادها لتوفير خبرتها وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول المهتمة بذلك في المنطقة، بهدف تحقيق الانضمام إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي.

وتعرب اليابان عن التزامها الراسخ بدعم العملية السلمية في الشرق الأوسط، باعتبار أنها تشكل مفتاح الاستقرار الإقليمي، الذي يمثل عاملا حيويا في تهيئة الأساس اللازم لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. واستنادا إلى الإقرار بأن الطريق الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو تحقيق التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية تُنشأ مستقبلا، ما برحت اليابان تبذل قصارى جهودها لتحقيق تلك الغاية. وتعزز اليابان بصفة خاصة التدابير التالية:

(أ) تجري اليابان حوارا سياسيا رفيع المستوى مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على السواء بغرض تشجيعهما على إحراز تقدم في العملية السلمية. فعلى سبيل المثال، زار السفير يوتاكا ييمورا، المبعوث الخاص لحكومة اليابان إلى منطقة الشرق الأوسط، إسرائيل والأراضي الفلسطينية في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، من أجل العمل مع مسؤولين رفيعي المستوى لدى الطرفين المعنيين وتشجيعهم على التحلي بروح المسؤولية في الاضطلاع بدور في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط استنادا إلى الحل القائم على أساس وجود دولتين. وبالإضافة إلى ذلك، زار كل من محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، وأفغدور ليرمان، وزير خارجية إسرائيل، اليابان بناء على دعوة من حكومتها، في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٠، على التوالي. وعقد صاحبا المعالي اجتماعات مع رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما ووزير الخارجية كاتسويا أوكادا، وناقشوا قضايا مختلفة، بما فيها العلاقات الثنائية وعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(ب) ما برحت اليابان تعكف بنشاط على مساعدة الفلسطينيين منذ إبرام اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣. ففي أيار/مايو ٢٠١٠، دفعت اليابان مبلغاً يزيد على بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدة إلى الفلسطينيين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قررت حكومة اليابان تقديم معونة في شكل منح لغير المشاريع بقيمة ١,٥ بليون ين ياباني إلى السلطة الفلسطينية، بهدف تعزيز جهود التنمية الاقتصادية

والاجتماعية التي تبذلها السلطة الفلسطينية، ومنحة للبرامج البيئية من أجل إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية في الضفة الغربية ستكون أول منشأة من هذا القبيل تعمل بشكل مستقل تماما عن الاقتصاد الإسرائيلي. وفي ما يتعلق بتقديم المساعدة إلى قطاع غزة، وافقت اليابان في آذار/مارس ٢٠١٠ على تنفيذ المشروع المعاد برمجته والمتعلق بإزالة الذخائر غير المنفجرة وإزالة الركام وتقديم الدعم الفوري لتحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة، وذلك عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ج) ما برحت حكومة اليابان تعمل بنشاط من أجل المبادرة بإنشاء ورعاية مشاريع شتى يكون من شأنها الإسهام في بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، تعمل اليابان، استناداً إلى جهودها المذكورة آنفاً، على تشجيع مبادرة "ممر السلام والازدهار" من خلال جهود للتعاون الإقليمي في ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن واليابان، في إطار جهودها المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى بث الأمل وروح الثقة في ما بين شعوب المنطقة من أجل التعايش بين إسرائيل ودولة فلسطينية والرخاء المتبادل في ما بينهما مستقبلاً. وتتطلب هذه المبادرة التعاون الإقليمي. وقد أنشأت اليابان والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن وحدة التشاور الرباعية التي عقدت بالفعل عدة اجتماعات على المستوى الوزاري والفني منذ آذار/مارس ٢٠٠٧. ونتيجة للاجتماع الخامس الذي عقد على المستوى الفني في آذار/مارس ٢٠١٠، أعادت الأطراف الأربعة تأكيد التزامها القوي بهذه المبادرة، وأكدت أنها ستواصل بذل قصارى جهودها لإقامة المجمع الزراعي - الصناعي في أريحا بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

الجمهورية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]

[٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠]

- تأكيد شواغل الدول العربية، ومن بينها ليبيا، فيما يتعلق بضرورة تنفيذ قرار إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتميدها في عام ١٩٩٥، حيث أن القرار جاء في إطار صفقة تم بموجبها تمديد المعاهدة لأجل غير محدود، وأن مزيداً من التأخير في تنفيذ ذلك القرار سيفقد المعاهدة مصداقيتها وبالتالي سيؤثر سلباً على عدم الانتشار.
- يجب عدم الربط بين تنفيذ قرار إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، والتقدم المحرز في المفاوضات التي تجري في المنطقة بين (إسرائيل) وأطراف أخرى حول القضية الفلسطينية، فتلك المفاوضات لا تعني كافة دول المنطقة.

- من الضروري ممارسة الضغط على (إسرائيل) للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز للسلاح النووي، وذلك بنعتها بالاسم في التقرير، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، حيث أن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها لا يتحققان في ظل امتلاك (إسرائيل) السلاح النووي، وباعتبارها الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة.
- التأكيد على ضرورة أن تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية متابعة قرار 'القدرات النووية الإسرائيلية' (GC (53)/RES/17) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتقديم تقارير مرحلية بشأن تنفيذه إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرها العام.
- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يكرس لتناول موضوع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ووضع الآلية المناسبة لتحقيقه.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

دأبت المكسيك، على مر الزمن، على تأييد الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية بصفتها دولة مناصر لمعاهدة ثلاثيولكو التي وقعت في عام ١٩٦٧ وطرفا فيها، وهي المعاهدة التي أنشئت بموجبها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة ذات كثافة سكانية عالية. وفي هذا الصدد، تلتزم المكسيك باستخدام المواد والمنشآت النووية الخاضعة لولايتها حصراً للأغراض السلمية وبمحظرو ومنع أي شكل من أشكال حيازة الأسلحة النووية، وكذلك اختبارها أو استخدامها أو تصنيعها أو إنتاجها أو حيازتها.

وترى المكسيك أنه مع أن المناطق العسكرية الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، فإنها تمثل وسيلة لإحراز تقدم باتجاه تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة.

وفي هذا السياق، فإن وجود و/أو تهديد ترسانة نووية بين الدول في منطقة الشرق الأوسط يشكل إحدى المشاكل الرئيسية في العلاقات بين دول المنطقة، لذا فإن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يساعد على تبديد التوتر السائد في المنطقة وإيجاد مناخ من السلام والأمن في تلك المنطقة المضطربة.

وقد كان نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح ركائز سياسة المكسيك الخارجية. وفي هذا الصدد، دعمت المكسيك عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الهادفة إلى منع نشوب حرب نووية نتيجة لانتشار هذه الأسلحة. وبناء على ما تقدم، تشجع المكسيك عدم الانتشار النووي وتحث الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة على الانضمام إليها. وتعتبر أيضاً أن أحد إجراءات بناء الثقة بين الأطراف يكمن في ضرورة أن تضع الدول التي تملك أسلحة نووية منشآتها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتعاون التقني والعلمي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إسبانيا (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

يتمثل موقف الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل في تقديم الدعم لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. ففي المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، الذي عقد في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أوضح ممثل إسبانيا، في معرض الحديث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن الاتحاد الأوروبي كان قد قال في مناسبات عديدة إنه يولي أهمية كبيرة لإيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً وتعزيزها، حيثما كان ذلك ممكناً، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية الإقليمية تعزز السلم والأمن الإقليميين والعالميين وهي وسيلة لتعزيز نزع السلاح النووي والاستقرار والثقة.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الأهمية المستمرة للضمانات الأمنية القائمة الملزمة قانوناً، التي نصت عليها بروتوكولات معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية، حسبما لاحظته مجلس الأمن في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥) وأعيد تأكيده في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار بشأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ومن شأن الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية أن تشكل حافزاً للدول الأخرى على الامتناع عن الحصول على الأسلحة النووية.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي، في مناسبات عديدة أيضاً، التزامه الثابت بالتنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها عام ١٩٩٥. ودعا الاتحاد الأوروبي جميع الدول في المنطقة إلى إحراز تقدم نحو جملة أمور منها إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها فعلياً، والامتناع عن اتخاذ أية تدابير تحول دون تحقيق هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، وفي إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥، اتفق الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في حوض البحر المتوسط على السعي لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها فعلياً. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أكد الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة باريس من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط استعداد الاتحاد الأوروبي لبحث ووضع خطوات عملية لتمهيد الطريق من أجل التنفيذ الكامل لقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ونعترف بأهمية التوصل إلى اتفاق بشأن خطوات عملية ملموسة كجزء من العملية، تشمل جميع دول المنطقة، بهدف تسهيل تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥.

وقام الاتحاد الأوروبي أيضاً بنشاط بالترويج للحلقات الدراسية وحلقات العمل التي عقدت للنظر في مسألة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها فعلياً، وشارك في تلك الحلقات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عقد الاتحاد الأوروبي حلقة دراسية بشأن أمن الشرق الأوسط وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية ونزع السلاح، ضمت أكثر من ١٠٠ خبير من دول المنطقة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإجراء مناقشة مفتوحة لاحتتمالات وتحديات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها في منطقة الشرق الأوسط. كما نظمت عدة دول من الدول الأعضاء حلقات دراسية وحلقات عمل للنظر في هذه القضايا.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أبدى، في عام ٢٠٠٩، خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، استعداداه وتصميمه على عقد حلقة دراسية أخرى في إطار متابعة للمناقشات التي جرت في الحلقة الدراسية التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وقال إنه لا يزال على اتصال مع العديد من البلدان المعنية من أجل النظر في أفضل الأساليب لتنظيم هذا الحدث.

ويدرك الاتحاد الأوروبي تماماً التحديات المتعلقة بالانتشار التي تؤثر في منطقة الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. وقد حث الاتحاد

الأوروبي دائما الدول التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار على أن تصبح من الدول الأطراف فيها بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. كما يروج الاتحاد الأوروبي دائما ليس لعالمية الاتفاقات والصكوك المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية والحد منها ونزعها فحسب، بل أيضا لعالمية الاتفاقات والصكوك المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والحد منها ونزعها، مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، حث الاتحاد الأوروبي الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الامتثال الكامل لجميع أحكامها ولجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا تزال مخاطر الانتشار التي تطرحها بخاصة جمهورية إيران الإسلامية تشكل مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. فالاتحاد الأوروبي يقر بأن جمهورية إيران الإسلامية، شأنها شأن أي دولة أخرى طرف في معاهدة عدم الانتشار، لها الحق غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، ولكن المجتمع الدولي يجب أن يكون على يقين بأن جمهورية إيران الإسلامية تمثل للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات. وإذا ما تمكنت جمهورية إيران الإسلامية من امتلاك قدرة عسكرية نووية، فإن ذلك من شأنه أن يشكّل تهديدا غير مقبول للأمن الإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، فإن عدم إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية يمكن أن يهدد الأهداف الأساسية المتبعة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى وجه الخصوص تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وبما أن معاهدة حظر التجارب النووية تشكل جزءا أساسيا من نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وبغية دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، أبدى الاتحاد الأوروبي التزاما قويا تجاه التصديق العالمي على تلك المعاهدة، ولا سيما من جانب الدول التسع الباقية المدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة التي لم تقم بذلك حتى الآن، بما فيها تلك الدول الموجودة في منطقة الشرق الأوسط.

والاتحاد الأوروبي عاقد العزم على مكافحة خطر الإرهاب النووي ويؤيد جميع التدابير، وخصوصا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي وُضع بهدف منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل أو المواد المتصلة بها. ولقد دعونا جميع الدول التي لم توقع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والاتفاقية المعدلة المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية وتصدق عليهما وتنفيذهما، إلى القيام بذلك.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الإجراءات ستشكل مساهمة حاسمة في تحسين حالة الأمن والثقة عموماً في منطقة الشرق الأوسط، وأكد أيضاً على أهمية عملية السلام في الشرق الأوسط في تعزيز الثقة المتبادلة والأمن في المنطقة.

وقد دعم الاتحاد الأوروبي بقوة النظر في اتخاذ خطوات عملية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ لتمهيد الطريق أمام التنفيذ الكامل للقرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ففي القرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي (قرار المجلس 2010/212/CFSP، المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠)، تقرر أن يعمل الاتحاد على وجه الخصوص، في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، لضمان أن تتناول الدول الأطراف في المعاهدة عدة أولويات، من بينها تعزيز تنفيذها من خلال اعتماد مجموعة من التدابير الملموسة والفعالة والعملية والتوافقية لتكثيف الجهود الدولية لمكافحة الانتشار، والسعي إلى نزع السلاح، وضمان تطوير أوجه استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية على نحو مسؤول، وإحراز التقدم في ما يتعلق بتنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وفي قرار المجلس ذاته، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول في المنطقة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق جملة أمور منها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها فعلياً، والامتناع عن اتخاذ تدابير تحول دون تحقيق هذا الهدف، مع الإقرار في آن واحد بأهمية التوصل إلى اتفاق بشأن خطوات عملية ملموسة كجزء من عملية تشمل جميع دول المنطقة، وتهدف إلى تسهيل تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ودعا قرار المجلس أيضاً جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية، إلى مد يد التعاون وبذل قصارى الجهود من أجل قيام الأطراف الإقليمية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها فعلياً، وذلك تمهيداً مع القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وفي البيان الصادر عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن ونائبة رئيس المفوضية، كاثرين آشتن، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، رحبت بجملة بتوافق الآراء الذي توصل إليه مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن الوثيقة الختامية التي تتضمن خطة عمل موجهة نحو المستقبل، بما في ذلك الاتفاق على عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل للقرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وأشارت على وجه الخصوص إلى إقرار عدد من الخطوات العملية، بما في ذلك عقد مؤتمر، في عام ٢٠١٢

بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسيتخذ مؤتمر عام ٢٠١٢، الذي ستحضره جميع دول الشرق الأوسط، كإطار مرجعي له القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتضمنت هذه الخطوات العملية أيضا النظر في جميع العروض التي تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك العرض المقدم من الاتحاد الأوروبي باستضافة حلقة دراسية لمتابعة تلك التي نُظمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

واختتمت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي بيانها بالإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعتزم البدء فورا في تنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل في ما يتعلق بالركائز الثلاث، وأن الاتحاد الأوروبي سينخرط فورا، بالإضافة إلى ذلك، في إعداد مساهمته في عملية تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، التي كان لها بُعد نووي، سعت الدول العربية جاهدة إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأصدر مجلس جامعة الدول العربية في دورته ٦٢ قرارا يجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد شكل ذلك أساس مشروع القرار الذي قدمته مصر وجمهورية إيران الإسلامية إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، والذي اعتمد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بوصفه قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٦٣ (د-٢٩). وتواصل إصدار هذا القرار على أساس سنوي حتى عام ٢٠٠٨.

ومن بين العقوبات التي تحول دون تنفيذ قرار الجمعية العامة هذا إصرار إسرائيل على أن نزع السلاح وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يتوقفان على إقامة سلام وأمن شاملين في المنطقة، في حين أن بلدان الشرق الأوسط الأخرى ترى ضرورة تقديم المسارين بشكل متواز.

وتؤيد قطر الموقف العربي المتمثل في أن إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يخدم السلم والأمن الدوليين، وأن إنشاءها ينبغي ألا يكون مشروطا بإحلال السلام، لأن أيًا من المسارين لا يستبعد المسار الآخر. وترى قطر كذلك أنه ينبغي النظر في إقامة آلية تفضي إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، تحت إشراف لجنة خاصة ووفقا لجدول زمني للتنفيذ.